

أمر عدد 2321 لسنة 2005 مؤرخ في 22 أوت 2005 يتعلق بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون.

إن رئيس الجمهورية،
باقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين
بالخارج،
بعد الاطلاع على القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30
أفريل 1966 المتعلق بإصدار مجلة الشغل وخاصة على الفصل 3 منه،
وعلى مجلة الشغل وخاصة فصليها 134 و234،
وعلى الأمر عدد 247 لسنة 1973 المؤرخ في 26 ماي 1973
المتعلق بطريقة ضبط الأجور وخاصة على الفصل 3 منه،
وعلى الأمر عدد 1988 لسنة 2000 المؤرخ في 12 سبتمبر
2000 المتعلق بضبط تركيبة وسير عمل واختصاصات اللجان الجهوية
للشغل الفلاحي،
وعلى الأمر عدد 1804 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004
المتعلق بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون،
وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - يضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون للعمال من
الجنسين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل بـ 6,909 دنانير عن كل
يوم عمل فعلي.

الفصل 2 - تسند إلى العملة الفلاحيين من ذوي الاختصاص
والكفاءة منحة تسمى "منحة تقنية" ضبط مقدارها بصفة موحدة مهما
كانت أقدمية العامل كالاتي :

- بالنسبة إلى العمال المختصين : 425 مليما في اليوم،

- بالنسبة إلى العمال ذوي الكفاءة : 805 مليما في اليوم.

تضاف هذه المنحة إلى مقدار الأجر الأدنى الفلاحي المضمون وذلك
عن كل يوم عمل يباشر فيه العامل الفلاحي عملا يستوجب الاختصاص
أو الكفاءة.

الفصل 3 - يتمتع العملة الخالصون بالوفقة أو بالقطعة أو بالمرود
والذين يتقاضون مقابل المرود العادي أجرا يساوي الأجر الأدنى
الفلاحي المضمون بزيادة في الأجر بمقدار يمكنهم من الحصول، مقابل
المرود العادي، على الأجر الأدنى الفلاحي المضمون، كما وقع تحديده
بالفصلين الأول والثاني من هذا الأمر.

الفصل 4 - تسلط على المؤجرين الذين يخالفون مقتضيات هذا
الأمر العقوبات المنصوص عليها بالفصل الثالث من القانون المشار إليه
أعلاه عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966.

الفصل 5 - تلغى جميع الأحكام المخالفة لمقتضيات هذا الأمر
وخاصة مقتضيات الأمر عدد 1804 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت
2004 المشار إليه أعلاه.

الفصل 6 - الوزراء وكتاب الدولة مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ
هذا الأمر الذي يجري به العمل ابتداء من أول سبتمبر وينشر بالرائد
الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 22 أوت 2005.

زين العابدين بن علي